S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24726
29 October 1992

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهـــات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفـــق لكم طيا رسالة السيد محمد سعيد الصحاف ، وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ حول مطالبة مجلس الأمن بمراجعة موقفه ونهجه إزاء العراق .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة وضميمتها رسالة السيد وزير خارجية جمهورية العراق المشار إليها أعلاه كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

031192

031192 031192 92-65728

مرفق

رسالة مؤرخة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وموجهة
الى الأمين العام من وزير خارجية العراق

١ - منذ صدور القرار ٦٨٧ الذي نص من بين ما نص عليه على تجريد العراق من أنواع معينة من الأسلحة والذي فرض عليه حظرا صارما بشأن انتاجها مستقبلا .. شن مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة (اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية) حملة ضارية لا مثيل لها لتنفيذ هذا الجزء من القرار .. وقد زار العراق حتى الآن ٤٥ فريقا للتفتيش قامت بزيارات مبرمجة أو مفاجئة لمئات من المواقع في كل أنحاء العراق واستخدمت في عمليات التفتيش الطائرات السمتية والوسائل الأرضية فضلا عن الحوم المستمر منذ ١٢ آب/اغسطس ١٩٩١ لطائرة الـ U2 الامريكية إضافة الى أنشطة أقمار التجسس للولايات المتحدة في الأجواء العراقية . وتحت الضغط الشديد من جانب أطراف معينة في مجلس الأمن وحملاتها الإعلامية العنيفة والمتواصلة ضد العراق قررت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تدمير الكثير من المعدات والمباني التي زعمت بأنها استخدمت في انتاج الأسلحة التي حظرها القرار ٦٨٧ على الرغم من أن الخبراء العراقيين اثبتوا إمكانية استخدامها في الأغراض المدنية بل واثبتوا انها استخدمت فعلا بعد العدوان العسكري في الأغراض المدنية لإعادة إعمار البلاد وتلبية الحاجات المدنية للمواطنين العراقيين الذين يعانون أشد المعاناة من الحصار الشامل الجائر المفروض عليهم منذ آب/اغسطس ١٩٩٠ وحتى اليوم .

وخلال هذه الفترة أصدر مجلس الأمن عددا كبيرا جدا من القرارات والبيانات التي تنطوي على أشد اللهجات شدة وعداوة ضد العراق .. كما اعتمدت حكومة الولايات المتحدة ومعها حكومات بريطانيا وفرنسا سياسة متواصلة بالتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد العراق .. ومن ذلك تهديدات تستهدف الشعب والقيادة والقوات المسلحة والمنشآت المدنية .

ان المتتبع لما جرى منذ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ تاريخ صدور القرار ٦٨٧ وحتى اليوم يكتشف أن أشد الحملات ضراوة في تاريخ الأمم المتحدة قد شنت بما فيها كل وسائل الإرهاب والقسر والتدقيق ضد العراق بهدف تحقيق الأهداف التي نص عليها القرار ٦٨٧ .

ولا بد أن نذكر هنا من أجل الحقيقة وتسجيلا أمام التاريخ أن أغلب فرق التفتيش التي زارت العراق قد تصرفت بأسلوب عدائي وتعمدت الإهانة والاستفزاز واختلاق المشاكل دون اعتبار لعوامل السيادة والكرامة والأمن لشعب العراق ودون اعتبار للحقائق العلمية والفنية ذات الصلة بالأهداف التي حددها القرار ٦٨٧ ، وكانت تبني خططها التفتيشية في أغلب الأحيان لا على الاعتبارات العلمية والفنية والمنطقية .. بل على التقارير والمعلومات المغرضة التي أريد لها أن تكون غطاء لتصرفات مغرضة مصممة مسبقا والتي تزودها بها الأجهزة الاستخبارية لبعض الدول التي لها أهداف سياسية معروفة ضد العراق والتي استخدمت أنشطة هذه الفرق وبعض أفرادها (وهم كثيرون) لتحقيق تلك الأهداف .

إن فرق التفتيش كانت في سلوكها أقرب الى محاكم التفتيش في القرون الوسطى منها الى فرق تفتيش فنية ذات أهداف محددة كما جاء في القرار ٦٨٧ .

لقد بيّن العراق موقفه المبدئي من القرار ٦٨٧ الجائر والذي لا مثيل له بين قرارات مجلس الأمن عبر كل تاريخ الأمم المتحدة برسالة وزير الخارجية (بتاريخ ٦ نيسان/ابريل ١٩٩١) ، فقد ذكر وزير خارجية العراق في نهاية رسالته تلك الآتي :

(في الوقت الذي يسجل فيه العراق هذه الملاحظات المبدئية والقانونية والشرعية ليحث أصحاب الضمير من أعضـــاء المجتمع الدولي والرأي العام العالمي على فهم الحقيقة كما هي والانتصار للحق كما ينبغي ، فإن العراق يجد نفسه أمام خيار واحد لا غير هو القبول بهذا القرار) .. وقد عبّر العراق في مناسبات عديدة عن استعداده للتعاون مع مجلس الأمن واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيق القرار ٦٨٧ كما عبّر العراق أيضا عن قبوله من حيث المبدأ بموضوع الرقابة المستقبلية لكي يتأكد مجلس الأمن من موضوع عدم استئناف انتاج الأسلحة التي حظرت بموجب القرار ٦٨٧ .. وان مجلس الأمن على اطلاع تام على مقدار ما تم انجازه حتى الآن من الالتزامات التي فرضت على العراق بموجب القرار ٦٨٧ وهو ما سنتناوله بشكل خاص في الفقرة (٣) من هذه الرسالة .

غير أن مجلس الأمن الذي مارس هذه الحملة الضارية ضد العراق طيلة ما يقرب من السنتين .. لم يفكر ولو للحظة واحدة في أن يكرس أي جزء من وقته لمتابعة جزء جوهري آخر من قراره ٦٨٧ الذي نص على ما يلي :

"يحيط علما بأن الإجـــراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القرار تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها ، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية" .

ان هذا الجزء الحيوي من القرار هو من صنع مجلس الأمن نفسه .. ولكن مجلس الأمن لم يفعل شيئا لمتابعته في نفس الوقت الذي تتصاعد فيه حمى السباق على التسلح في المنطقة ، ومن ذلك امتلاك أسلحة الدمار الشامل .. وان إهمال هذا الجزء من القرار أو عدم انجازه كما يجب يشكل خللا خطيرا ليس في مفهوم الأمن وإمكانية إقامته في المنطقة فحسب وإنما فيما يتعداه الى أمن وسيادة دول أخرى في المنطقة ومن بينها العراق .

ان كل الحقائق تؤكد أن اسرائيل تمتلك ترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والصواريخ بعيدة المدى وهو ما أكدته العديد من الدراسات والتقارير المعروفة وكان موضوعا للعديد من القرارات الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما أن من الثابت أن

اسرائيل ماضية في تعزيز هذه الترسانة وتطويرها .. بمساعدة مباشرة من حكومة الولايات المتحدة التي تقود الحملة الشعواء ضد العراق داخل مجلس الأمن .. وخارجه .

كما أن التقارير والأخبار تورد يوميا أنباء مثيرة للقلق عن صفقات كبيرة جدا من الأسلحة تعقدها إيران مع دول عديدة من أجل الحصول على الصواريخ بعيدة المدى وتكنولوجيا الصواريخ لانتاجها داخل إيران ومن أجل تعزيز ترسانتها من الأسلحة الكيماوية وتطوير قدراتها على انتاج السلاح النووي .. بل إن التقارير ، ومن بين أهمها تقارير من مصادر غربية ، تؤكد أن إيران تسعى للحصول أو ربما قد حصلت فعلا على رؤوس نووية جاهزة للاستخدام .

إن هذه الحقائق لا تثير بشكل فاضح مسألة المعايير المزدوجة التي يتعامل بها مجلس الأمن مع القرارات الصادرة عنه فحسب ، وإنما تؤكد الجانب الانتقائي والمغرض الذي ينتهجه المجلس نفسه في التعامل مع أجزاء هذه القرارات وفصولها أيضا ، وخاصة القرار ٦٨٧ . ففي الوقت الذي تكون لكل ما يتعلق بتجريد العراق من الأسلحة التي حظرها القرار ٦٨٧ أولوية ساخنة في جدول أعمال المجلس وفي قراراته واجراءاته يهمل المجلس عن عمد هذا الجزء الحيوي من القرار ٦٨٧ الذي يخص بلدانا أخرى في المنطقة ويترك المجال واسعا لاسرائيل وإيران بصورة خاصة لتعزيز ترسانتيهما من أسلحة الدمار الشامل .

إن هذا الواقع يطعن في الصميم الأسس التي استند اليها مجلس الأمن في إصدار قراره الغريب والجائر ٦٨٧ وغيره من القرارات الغريبة والجائرة التي أصدرها ضد العراق .

وهو يكشف بوضوح لا لبس فيه أن الدافع الحقيقي وراء اصدار هذا القرار وغيره من القرارات ليس هو ما نص عليه الميثاق وليس ما جاء في مقدمة القرار من أن المجلس يتصرف بدافع الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة ، بل إن الدافع الحقيقي هو تدمير بلد عربي معين هو العراق وتجريده من مقومات الدفاع عن نفسه وتدمير قدراته الصناعية حتى في المجالات المدنية ومحاصرته جويا وبحريا وبريا وقتل شعبه بحرمانه من الغذاء والدواء ونهب أمواله المودعة في البنوك الأجنبية .. وذلك انطلاقا من سياسة امبريالية صممت عليها حكومات امريكا وبريطانيا وفرنسا بالدرجة الأولى واستخدمت مجلس الأمن كأداة لهذه السياسة من أجل إعادة سيطرتها على هذه المنطقة ونهب ثرواتها البترولية الضخمة . وإذا كانت الحقائق عن علاقات التحالف والتواطؤ بين حكومات أمريكا وبريطانيا وفرنسا مع اسرائيل معروفة للجميع خلال العقود الماضية .. فإن دلائل عديدة تشير الى صفقات وعمليات تواطؤ مريبة تجري بين حكومات هذه الدول الثلاث وحكومة إيران أيضا .. ومما يؤكد ذلك الموقف اللامبالي الذي تتخذه هذه الحكومات من السيطرة الفعلية لحكومة إيران على جزر تابعة للإمارات العربية في الخليج ، في حين قامت هذه الدول الثلاث نفسها بتنظيم أسرع وأكبر حملة سياسية ودبلوماسية وإعلامية وعسكرية شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ضد العراق بسبب مسألة الكويت من دون أن تفتح خلال تلك الأزمة أي مجال ، حتى ولو كان صغيرا ، لمعالجتها بالطرق الدبلوماسية ، ولم تقبل بأي بحث لها غير التنفيذ الفوري وغير المشروط من جانب العراق لاراداتها .. في حين لا يجري الآن أي حظر أو أي امتناع عن التعامل الدبلوماسي مع مشكلة

الجزر في الخليج على الرغم من أن إيران الدولة الأجنبية غير العربية تفرض واقع الاحتلال وتعززه باجراءات متواصلة .

وخلال تجربة العامين الماضيين تتأكد الحقيقة الصارخة لدى كل المراقبين المنصفين والموضوعيين من أن أوضاع السلم والاستقرار في المنطقة هي أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل ضرب العراق في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ على أيدي الحلفاء وتحت غطاء قرار صادر عن مجلس الأمن (٦٧٨) وأن هذه الأوضاع ماضية في التدهور وتنبئ بعواقب وخيمة .

إننا مع استذكارنا لأهمية التعامل مع الالتزامات التي فرضت علينا بموجب القرار ٦٨٧ وفق ما نصت عليه رسالة وزير الخارجية بتاريخ ٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ نؤكد هذه الحقائق ونؤكد بشكل خاص أن تطبيق القرار ٦٨٧ وبالشكل المغرض والمتطرف الذي مورس خلال العامين السابقين لم يقدم للمنطقة أي خدمة في مجال تعزيز الأمن والاستقرار فيها بل على العكس .. لقد أفسح المجال واسعا لحصول اختلال خطير في موازين القوى في المنطقة ولنشوء تهديدات خطيرة لأمنها واستقرارها مما جعل سكانها والمهتمين بشؤونها في العالم ينظرون نظرة متشائمة جدا حول مستقبلها .. إن هذا الواقع ينبغي أن يدرس بأسرع وقت بشكل موضوعي ومجرد من الأهواء والاعتبارات الشخصية للحكام الذين تورطوا في هذه السياسات وأن تبتعد الدراسة عن المصالح الضيقة وقصيرة المدى لبعض الحكومات التي تبحث عن صفقات تعالج بها أزمات مالية أو انتخابية راهنة .. ولكنها تغامر في ذلك بإدخال منطقة مهمة وحساسة في متاهات خطيرة جدا .. وإن العراق مستعد للمشاركة في هذه الدراسة بروح المسؤولية والرغبة الصادقة في ضمان التوازن والأمن والاستقرار في كل المنطقة .

٢ - في ظل الأجواء العدائية التي اصطنعت ضد العراق حول موضوع تطبيق القرار ٦٨٧ والتي سبق أن أشرنا اليها والتي شنت دون أي اعتبار لما تعرض له العراق من دمار وخراب في الحملة العسكرية التي شنتها ضده الولايات المتحدة ومعها أكثر من ثلاثين دولة والتي أدت من بين ما أدت اليه الى تدمير محطات الكهرباء ومصافي النفط ، ومراكز الاتصالات والجسور ، والطرق والكثير من المباني الحكومية وغيرها مما أثر تأثيرا بليغا على الامكانات العملية للسلطات العراقية في الأشهر الأولى التي تلت العدوان في تلبية كل متطلبات فرق التفتيش التي باشرت أعمالها منذ ١٥-٢١ أيار/مايو ١٩٩١ لتنفيذ القسم (ج) من القرار ٦٨٧ في ظل هذه الأجواء المشحونة والمغرضة اتخذ مجلس الأمن قرارات لا ضرورة لها من الناحية العملية لو أن الموقف من العراق كان موضوعيا ومنصفا وبدون أغراض سياسية . كما فرضت في هذه الأجواء أيضا على العراق اجراءات بدفع وتحريض من بعض الدول كان هدفها المزيد من الضغط السياسي عليه وتهديد سيادته وأمنه الوطني وأذكر على سبيل المثال ما يلي :

(أ) القراران ٧٠٧ و ٧١٥

اعتمد مجلس الأمن بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ القرار ٧٠٧ الذي نص على ما أسماه (إدانة انتهاك العراق وعدم امتثاله لالتزاماته بموجب القسم (ج) من القرار ٦٨٧ وبموجب اتفاقيات الضمانات مع

الوكالة الدولية للطاقة الذرية) ، وذلك لتبرير جملة من الاجراءات المشددة التي وردت في فقرات المنطوق الأخرى من القرار والتي شكلت خرقا لسيادة العراق . ومن الأمثلة على ذلك فقد نص القرار ٧٠٧ على السماح للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفرقها التفتيشية بالوصول الفوري غير المشروط وغير المقيد الى أية منطقة أو منشأة أو سجل أو معدات أو وسائل النقل التي يرغبون في تفتيشها . ونص أيضا على السماح برحلات الطائرات ثابتة الجناح والمروحيات في سائر أرجاء العراق لجميع الأغراض ذات الصلة بما في ذلك التفتيش والمراقبة وعمليات المسح الجوي والنقل والسوقيات بدون تدخل من أي نوع وبالشروط والأوضاع التي تحددها اللجنة الخاصة بما في ذلك حق استخدام طائراتها الخاصة والمطارات التي قد تحدد أنها أكثر ملائمة لأعمالها في العراق) . وقرر أن لا يحتفظ العراق بأي حق في ملكية المواد التي ستدمر أو تزال أو تجعل عديمة الضرر .

ثم جاء القرار ٧١٥ الذي اعتمده المجلس بتاريخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ليعتمد الخطط المقدمة من الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن رصد الامتثال ، وهي تحمل قيودا وشروطا تدخلية شديدة جدا وتعكس النهج الذي عبر عنه القرار ٧٠٧ .. إن النصوص الواردة في هذين القرارين تكشف الجانب الأكثر خطورة وفظاظة من نوايا الجهات التي خططت للحملات الشرسة التي هيأت الأجواء في المجلس لاصدارهما بعد كل الذي طبقه العراق من الالتزامات التي فرضها القرار ٦٨٧ الأمر الذي يتطلب من المجلس إعادة نظر جذرية ، على قاعدة العدالة والانصاف ، فيما تضمناه من أحكام وشروط .

(ب) مسألة الطائرات السمتية :

في بداية شهر تموز/يوليه ١٩٩١ طلبت اللجنة الخاصة طائرتين سمتيتين عراقيتين لغرض استخدامهما لتنقل إحدى فرق التفتيش في المنطقة الغربية . وبسبب ظروف فنية في حينه اعتذر العراق عن ذلك وبدلا من تفهم اعتبارات الجانب العراقي طلب رئيس اللجنة الخاصة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩١ استخدام ثلاث طائرات سمتية ألمانية لذلك الغرض ، وقد اعترض العراق على هذا الاستخدام موضحا أن وسائل النقل البرية الأمينة والمريحة التي وفرها العراق لفرق التفتيش لم تجعل ثمة حاجة عملية لاستخدام طائرات السمتيات الى جانب المحاذير الناشئة عن استخدام طائرات سمتية أجنبية في البلاد ، غير أن اللجنة الخاصة أصرت على طلبها وأحيط الموضوع بجو من الضجيج الإعلامي الصاخب وأطلقت تهديدات عسكرية ضد العراق .. وإزاء هذا الموقف عرض العراق توفير سمتيات عراقية لهذا الغرض ، غير أن اللجنة الخاصة التي كانت قد طلبت استخدام طائرات عراقية قبل أيام أصرت على استخدام الطائرات الألمانية وذكر في حينه أن هذا الاستخدام سيكون لفترة قصيرة ، ربما لا تزيد على شهرين .. وتجنبا لتفاقم المشكلة وافق العراق على السماح للطائرات الألمانية فوصلت .. وتحول الاستخدام المؤقت لهذه الطائرات إلى حالة مستمرة حتى الآن .

(ج) مسألة طائرة التجسس الأمريكية (U2)

في آب/اغسطس ١٩٩١ قامت اللجنة الخاصة بإبلاغ العراق بأنها قررت القيام بمسوحات جوية فوق أراضي العراق من أجل تقرير أية مواقع إضافية للتفتيش ومن أجل الإشراف والضمان المستمر لامتثال العراق لأحكام القرار ٦٨٧ في المواقع المعلنة أو التي حددتها اللجنة الخاصة .. وأن الطائرات التي سوف تستخدم ستكون أمريكية وتقلع من المملكة العربية السعودية وفي حالة عدم موافقة العراق على تحليقها فسترافقها طائرات حربية لحمايتها ، ورغم اعتراض العراق على هذا الطلب على أساس أن الطائرات المنوي استخدامها للمسح الجوي عنوة وبصورة شبه قتالية لا تحلق أكثر ارتفاعا من الأقمار الصناعية التي تقوم بصورة دائمة بأعمال المراقبة على العراق ، كما أن اختيار طائرة أمريكية يثير الشكوك في أن تستغل المهمة المنوي أداؤها لأغراض هي غير الأغراض المعلنة للأمم المتحدة ، غير أن اللجنة الخاصة لم تلتفت إلى اعتراض العراق . وشرعت اللجنة الخاصة بتحديد برنامج منتظم للتحليق الجوي وفرضت تنفيذه وفق صيغة يتم خلالها إشعار الجانب العراقي بموعد التحليق وقيام الجانب العراقي بالإجابة باستلام الإشعار . وقد أعلنت اللجنة الخاصة بعد ذلك أن الطائرة التي سوف تستخدم هي طائرة التجسس الأمريكية (U2) برغم أن اختيار هذه الطائرة ذات المقعد الواحد يمثل انتهاكا للتعهد الذي سبق وأن قطعه رئيس اللجنة الخاصة في رسالته المؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ بشأن حصانات وامتيازات اللجنة الخاصة في العراق والتي ورد فيها (أن لحكومة العراق أن تعين في كل حالة مراقبا يراقب الفريق الذي يقوم بالتصوير الجوي) .

وقد اثيرت مسألة الطائرات السمتية وطائرة التجسس (U2) بشكل واضح في اللقاء الذي جرى بين الوفد العراقي برئاسة نائب رئيس الوزراء طارق عزيز ومجلس الأمن في ١١-١٢ آذار/مارس ١٩٩٢ ، وأشار الوفد العراقي إلى أن استخدام تلك الطائرات التابعة لدول أجنبية لا يستهدف في الواقع تحقيق الأغراض المعلنة للتفتيش والمراقبة الفنية ، وإنما يخدم أغراضا ذات طبيعة استخبارية لبعض الحكومات التي تسعى إلى زعزعة الأوضاع الداخلية في العراق والعمل ، خاسئين ، على تصفية قيادته الوطنية وهي أهداف معلنة من قبل تلك الحكومات .

وقد أكدت الرسائل العديدة التي أرسلناها إليكم والوقائع الثابتة أن أغلب نشاط الطائرات السمتية وطائرات الـ (U2) الأمريكية كان مخصصا لهذه الأغراض .

لقد قال السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء في جلسة مجلس الأمن المنعقدة بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ في هذا الشأن : (إن من حقنا أن نثير الشكوك والمخاوف ، إذ كيف نفسر قيام هذه الطائرة (U2) بحوالي ١٥ طلعة جوية فوق مدينة بغداد فقط تستغرق كل طلعة ما بين ٣ و ٤ ساعات وقد تكررت هذه العملية عدة مرات خلال شهر واحد فقط في بداية العام الحالي ؟ لماذا لا نختار طائرة أخرى من دولة محايدة وتعمل من مطار عراقي ويكون عليها طيار عراقي مرافق لكي نطمئن إلى أنها تنفذ أهداف القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وليس أهدافا سياسية واستخبارية تهدد أمن العراق ؟ وإلى متى تستمر مثل

هذه الإجراءات الاستثنائية ؟ ألا يقتضي احترام سيادة العراق وأمنه تحديد مدة معقولة لإنهاء هذه الاستطلاعات المريبة ؟ لا بد إذن من بحث هذا الموضوع بجدية وإنصاف) (S/PV.3059) .

إن الوقت قد حان لأن يقوم مجلس الأمن بمراجعة هذه القرارات والإجراءات المجحفة التي تهدد أمن العراق وسيادته والوصول إلى ترتيبات عملية متوازنة مع الجانب العراقي لاستبعاد الجوانب السياسية والاستخبارية المغرضة وإبقاء الموضوع في الإطار العلمي والفني المتصل بأهداف القرار ٦٨٧ وأن يكون لكل إجراء زمن محدد .. إن العراق إذ يؤكد استعداده لمواصلة التعاون الموضوعي والبناء مع مجلس الأمن للوصول إلى مثل هذه الترتيبات يتوقع من مجلس الأمن اسلوبا جديدا في التعامل معه يقوم على الموضوعية والإنصاف والفهم لهذه الاعتبارات المشروعة كما يتوقع من المجلس أن يبتعد في تعامله معه عن التأثيرات السياسية الخاصة والأهداف المغرضة لبعض الحكومات . إن تبني مجلس الأمن لمثل هذا النهج يلقى الترحيب من جانب العراق ويعزز قواعد التعاون البناء بين الطرفين .

إننا لا نعتقد أن من مصلحة مجلس الأمن كمؤسسة ذات أهداف معلنة دفع الأمور باتجاهات لا تحقق الأغراض التي من أجلها أنشئ مجلس الأمن .

وبغض النظر عن أغراض أعضاء فيه كنا قد أشرنا إليهم ، فإننا لا نعتقد أيضا بأن من مصلحة مجلـــس الأمن أن يدفع الأمور باتجاهات لا يريدها ولا يختارها ابتداء ، ولا يريدها العراق أو يختارها ابتداء .

(د) حظر الطيران العراقي شمال الخط ٣٦ وجنوب الخط ٣٢

لقد أعطت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لنفسها الحق في العدوان على سيادة العراق والتدخل السافر في شؤونه الداخلية . فبدون أي أساس ينطلق من الميثاق ومن قواعد العلاقات بين الدول وفي إطار حملة إعلامية مغرضة مليئة بالمزاعم الباطلة فرضت هذه الدول الثلاث الحظر على نشاط الطائرات العراقية بكل أنواعها شمال الخط ٣٦ منذ (٦ نيسان/ابريل ١٩٩١) . وقد وصل الأمر بالدول الثلاث المذكورة الى رفض مطالبتنا باستثناف الطيران المدني الى مدينة الموصل وهي مدينة كل أهلها بوجه عام من العرب الآن وعبر التاريخ لمجرد أنها تقع ضمن المنطقة التي رسمتها أقلام العسكريين في الدول المذكورة ، كما رفضت طلبا منا باستخدام الطائرات السمتية في الموصل لأغراض إخلاء الجرحى والحالات الطارئة ذات الطبيعة الإنسانية .

ثم عادت هذه الدول وكررت نفس العملية في جنوب العراق إذ فرضت بدون مبرر حظرا على الطيران العراقي جنوب خط العرض ٣٢ .

إن العراق يعرف أن هذه الاجراءات لم تتخذ بناء على قرار مجلس الأمن ولكنه يود أن يسجل لدى المجلس احتجاجه الشديد على هذه الاجراءات الانفرادية التي تفرضها دول متسلطة وتدعي بأنها تسعى

لتعين مجلس الأمن ، من خلال عضويتها فيه ، على تحقيق أغراض المجلس في الأمن والسلام . ويطالب المجتمع الدولي بادانتها والتضامن مع العراق في الدعوة الى رفضها واحترام سيادة العراق الكاملة على أراضيه وأجوائه . إن تصرف هذه الدول والاجراءات التي اتخذتها ضد العراق تتناقض مع عدة قرارات للمجلس أكدت على احترام سيادة العراق واستقلاله وأن هذا التصرف وتلك الاجراءات الانفرادية الجائرة تنسف من الأساس مشروعية تلك القرارات ما لم يعالج مجلس الأمن نفسه هذا الأمر .

٣ - لقد صدر قرار مجلس الأمن ٦٦١ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ مرتبطا بامتثال العراق للقرار ٦٦٠ الذي صدر في ٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ . وحتى تأريخ العدوان العسكري على العراق في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بقي موضوع الحصار المفروض على العراق مرتبطا بالامتثال للقرار ٦٦٠ .

غير أن الدول المتنفذة في مجلس الأمن وفي مقدمتها الولايات المتحدة فرضت بعد العدوان العسكري على العراق شروطا جديدة ضمنتها في القرار ٦٨٧ لرفع الحصار .

إن هذا التصعيد في الشروط التي فرضت على العراق يوضح تماما حقيقة جوهرية تكشفت صفحاتها مع مرور الزمن وخاصة بعد انتهاء العدوان العسكري على العراق وانتهاء مسألة الكويت هي أن حملة العداء ضد العراق بكل عناصرها التي سبقت ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ والتي تلته لم تكن بسبب مسألة الكويت بل كانت بسبب القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة وبالتنسيق والاتفاق مع بريطانيا وفرنسا ، وبمشاركة مباشرة وغير مباشرة من جانب اسرائيل لتدمير قوة العراق العسكرية التي بناها في ظروف دفاعية ضد العدوان الايراني ولأغراض دفاعية ، وضرب ما بناه من مقومات النهضة والتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي ، لأن أميركا والدول الغربية واسرائيل اعتبرت ما أنجزه العراق في هذا المجال خرقا للأوضاع التي رسمتها لمنطقة الشرق الأوسط بإبقاء المنطقة ضعيفة ومتخلفة ورازحة تحت الابتزاز المستمر للتفوق العسكري الاسرائيلي وتحت الهيمنة المباشرة وغير المباشرة لأميركا وحليفاتها الغربيات من أجل ضمان السيطرة على منابع النفط والتحكم المطلق بأغراض استخدامه وبتجارته وأسعاره ورسم خط لاتجاهات ومستوى التطور في المنطقة وبلدان العالم الثالث يمنع على الآخرين أي اختيار غيره .

وقد تأكدت هذه الحقيقة بكل وضوح في نصوص القرار ٦٨٧ والقرارات الأخرى التي صدرت عن مجلس الأمن بعده وفي السلوك المفروض والعدائي ضد العراق بكل أشكاله وفصوله المستمرة منذ انتهاء العمليات العسكرية وحتى هذا التاريخ .

ولا بد أن نسجل هنا أن بعض الدول دائمة العضوية في المجلس كانت تؤكد قبل العدوان العسكري وخلاله أن موقفها إزاء كل أشكال الحظر والحصار التي وردت في القرار ٦٦١ وغيرها مرتبط بموقف العراق من القرار ٦٦٠ .

وخلال المحادثات التي جرت في موسكو بين السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك وبين الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف في ١٨ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١ أكد ميخائيل غورباتشوف أن إصدار إعلان صريح من قبل القيادة العراقية بالامتثال للقرار ٦٦٠ لا بد أن يؤدي ، كأمر طبيعي ، الى إبطال مفعول القرار ٦٦١ ورفع كل العقوبات التي فرضت على العراق بموجب القرار المذكور وغيره من القرارات التي صدرت حتى ذلك التاريخ .

ويتضح ذلك من الخطة التي أعلنها الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ والتي وافق عليها العراق والتي نصت على ما يلي :

(١) يوافق العراق على تنفيذ القرار ٦٦٠ ، أي يسحب كل قواته دون شروط الى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب/اغسطس ١٩٩٠ .

(٢) يبدأ الانسحاب في اليوم التالي بعد وقف اطلاق النار وكل العمليات العسكرية في البر والبحر والجو .

(٣) يتم انسحاب القوات خلال ٢١ يوما بما في ذلك انسحاب القوات من مدينة الكويت خلال الأيام الأربعة الأولى .

(٤) فور اتمام سحب القوات من الكويت فإن الأسباب التي أدت الى اتخاذ القرارات الأخرى من قبل مجلس الأمن ستعتبر مستنفده لذلك فسينهي مفعول تلك القرارات .

(٥) يطلق سراح كل أسرى الحرب خلال ٣ أيام من وقف اطلاق النار والعمليات العسكرية .

(٦) إن ضمان الاشراف والمراقبة على وقف اطلاق النار وسحب القوات سيتولاه مراقبون أو قوات حفظ السلام كما يقرره مجلس الأمن .

غير أن المندوب السوفياتي في مجلس الأمن ما لبث أن ناقض الموقف السابق الذي اتخذه غورباتشوف في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ وصوت بتاريخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ على القرار ٦٨٧ الذي أضاف شروطا جديدة على وضع الحصار الاقتصادي في حين حافظت الصين على موقفها بالامتناع عن التصويت كما فعلت إزاء القرار ٦٨٧ .

لقد ربط القرار ٦٧٨ مسألة رفع الحظر عن الاستيرادات النفطية من العراق بتطبيق العراق للقسم (ج) من القرار ٦٨٧ بموجب الفقرة (٢٢) من القرار حيث ورد فيها : "يقرر بعد أن يوافق مجلس الأمن على البرنامج الذي تدعو اليه الفقرة ١٩ أعلاه (أي ترتيبات برنامج صندوق التعويضات) وبعد أن يوافق

المجلس على أن العراق أنجز جميع الاجراءات المتوخاة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ أعلاه (أي فقرات نزع الأسلحة) ، أن تصبح مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر المعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) غير ذات مفعول أو أثر بعد الآن" . ومع تقدم تطبيق الالتزامات التي فرضت على العراق في القسم (ج) من القرار ٦٨٧ وغيره من أجزاء القرار طالب العراق بدون جدوى برفع الحظر عن تصدير النفط العراقي كليا أو جزئيا من أجل تأمين الحاجات المدنية الأساسية لشعب العراق .

وبتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ أرسل وزير الخارجية رسالة أرفقها بتقرير شامل تضمن عرضا وقائعيا موثقا لكل ما كان قد تم انجازه حتى ذلك التاريخ من الالتزامات التي فرضت على العراق في القرار ٦٨٧ وطالب في تلك الرسالة برفع الحصار عن العراق كما طالب بأن تجري مواجهة حول الموضوع بين وفد عراقي على مستوى سياسي وفني عال وبين مجلس الأمن . فقد جاء في خاتمة الرسالة المذكورة أن "العراق يدعو مجلس الأمن الى دراسة هذا الموضوع بعمق وموضوعية وبعيدا عن الأهداف السياسية لبعض الدول . كما يدعو العراق مجلس الأمن الى تعيين بعثة من عدد من أعضائه من الذين ليست لهم أهداف سياسية خاصة ضد العراق لتدقيق هذه الحقائق وعرض النتائج على المجلس . والعراق مستعد لاستقبال هذه البعثة لكي تتأكد من الحقائق على أرض الواقع كما أن العراق على استعداد لإرسال وفد سياسي وفني على مستوى عال الى نيويورك لكي يناقش هذه الحقائق مع البعثة المذكورة وعرض مطالب العراق على مجلس الأمن" (الوثيقة S/23472) . وقد جرى اللقاء فعلا يوم ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ حين ألقى رئيس وفد العراق نائب رئيس الوزراء طارق عزيز بيانا شاملا أمام المجلس ضمن فيه الجوانب الجوهرية التي تم انجازها من الالتزامات التي فرضت على العراق في القرار ٦٨٧ كما رد في جلسة اليوم التالي ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢ على البيانات والأسئلة التي طرحها أعضاء مجلس الأمن .

وقد طالب الوفد العراقي برفع الحصار عن العراق وأكد على مبدأ واقعي ومنصف وهو انه بصرف النظر عن اختلاف الرأي حول نسبة تنفيذ الالتزامات التي فرضت على العراق بموجب القرار ٦٨٧ فإن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن ما تم تنفيذه حتى ذلك التاريخ هو نسبة عالية . لقد قال السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء في بيانه أمام مجلس الأمن بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ الآتي : "رغم ما أنجز في سياق تنفيذ أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لم يغير المجلس موقفه من مسألة الحظر قيد أنملة واحدة ، ولم يراع المجلس تطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بشأن حقوق المدنيين" . وقال أيضا مخاطبا أعضاء المجلس : "أنتم أيها السادة تطلبون من العراق أن ينفذ وأن يمتثل ، والعراق ينفذ شهرا بعد شهر ، وقد قدمنا لكم عرضا شاملا ووقائعيا بما أنجز ، وأبدينا استعدادنا للتعاون على أسس سليمة نابعة من مبادئ الميثاق ومن قواعد العدالة والإنصاف . فماذا نفذ المجلس من التزامات إزاء شعب العراق ؟ الجواب لا شيء على الإطلاق . وحتى عندما أصدر المجلس قرارا يسمح للعراق من الناحية الشكلية والنظرية بتصدير كمية صغيرة من النفط لشراء الدواء والغذاء وضع في ذلك القرار وفي خطة تنفيذه ألف شرط وشرط . شروط كلها تمس سيادته وأمنه . شروط تعني التدخل السافر في شؤونه الداخلية وهي

شروط ذات أهداف سياسية مريبة وشروط أخرى تمنع العراق عمليا من تأمين الغذاء والدواء" . (S/PV.3059) .

ودعا وفد العراق إلى إعادة النظر في هذا الموقف واتخاذ موقف عادل ومنصف .

غير أن المجلس استمر على موقفه في تجاهل مطالب العراق المشروعة وواصل سياسة الحصار عليه واتخذ مزيدا من القرارات والإجراءات الظالمة .

إن تجربة السنتين الماضيتين بمواصلة فرض الحصار على العراق خاصة في ضوء الدمار الشامل الذي ألحقه العدوان العسكري بكل البنى الأساسية المدنية والمراكز المدنية والصناعية ومرافق الحياة للشعب بذريعة تطبيق قرار مجلس الأمن ٦٨٧ تعني في الواقع ارتكاب جريمة إبادة للبشرية ضد شعب العراق . يتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية الذين ساهموا في إصدار هذه القرارات الجائرة والذين سكتوا وكل وفق ميزان فعله ونواياه ، من بين أعضاء مجلس الأمن ، على استمرار الحصار من دون أن تتحرك ضمائرهم إزاء المعاناة المأساوية المريرة لشعب العراق . وبدون شك فإن المسؤولية الكبرى في هذه الجريمة تقع على عاتق حكومة الولايات المتحدة والذين حرضوها وساهموا معها في العدوان العسكري على العراق والذين ما يزالون يصرون على استمرار الحصار ويحرضون عليه .

إن فرض الحصار بهذا الشكل على العراق قد أدى إلى ارتفاع المعدل الشهري لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٧١٢ في الفترة من آب/اغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ إلى ٨٩٥ ٣ في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وارتفاعها بالنسبة للأطفال أكثر من ٥ سنوات من ٨٣٣ ١ إلى ١٤٩ ٦ للفترتين . إن معدل الزيادة في وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر من أيار/مايو ١٩٨٩ ولغاية أيار/مايو ١٩٩٢ فهو ٦٦٧٪ وبالنسبة للكهول الذين تجاوزوا الخمسين من العمر ولنفس الفترة هو ٢٣١٪ .

كما أدى إلى حرمان طلبة العراق من الكثير من مستلزمات الدراسة والتعليم ، هذا بالإضافة إلى ما يعانيه شعب العراق من معاناة مريرة وقاسية من جراء نقص المواد الغذائية ونقص الأدوية والمواد الطبية وتراجع مستوى كل أنواع الخدمات والحرمان من كثير من الأشياء الطبية والضرورية في الحياة .

وبرغم الموارد الشحيحة جدا التي بقيت للعراق في ظروف الحصار الاقتصادي فقد حاول العراق استخدام تلك الموارد لتأمين بعض المتطلبات الضرورية لحياة الشعب . غير أن لجنة العقوبات التي يتمتع كل أعضائها ، في الواقع ، بحق الفيتو ، وهو أمر لا شك في غرابته ، اتخذت بدفع من بعض الدول مواقف مغرضة ومخزية في رفض الموافقة على شراء العراق لكثير من تلك الحاجات المدنية الملحة . وأود أن أشير في هذا الصدد إلى الرسائل التي بعث بها وزير الخارجية إلى الأمين العام في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، و ٧ آب/اغسطس ١٩٩٢ ، و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، والتي تضمنت

كشفا بنماذج من الطلبات التي رفضتها دول أعضاء في المجلس واللجنة . وإذ نسجلها للتاريخ فإنها تشكل وصمة عار في تاريخ الأمم المتحدة وفي تاريخ تلك الدول .

لقد رفضت لجنة المقاطعة أو علقت مثلا تجهيز العراق بأجهزة تدفئة لمستشفيات الولادة ومواد تنقية المياه ومعدات طبية وأقمشة وملابس رجالية ونسائية ودفاتر مدرسية وأقلام ومبراة أقلام ومساطر ومواد كيماوية لمعالجة الملاريا وأقلام تلوين وأدوات احتياطية لأجهزة تنقية المياه وإعادة بناء معمل الحقن الطبية وجلود لصناعة الأحذية ومضخات ماء وستيل وبلاستيك لأنابيب الماء وعشرة أفران للخبز وشفرات للحلاقة وحاويات بلاستيكية للمستشفيات وزجاج للمستشفيات وقطن للأغراض الطبية ومواد احتياطية للمكائن الزراعية وأدوات زراعية ومصابيح كهربائية ومواد احتياطية للثلاجات ومواسير مياه ولمبات فلورسنت ومنسوجات قطنية للملابس الصحية ومنسوجات لصناعة أغطية الأسرّة ودراجات الأطفال ومواد مكافحة الحرائق وزيت فول الصويا ومواد لاصقة لأحزمة طبية .

إن الوقت قد حان لوقف هذه العملية القذرة بمواصلة ارتكاب جريمة الإبادة ضد شعب بكامله .

إن مجلس الأمن مطالب بأن يراجع موقفه ونهجه إزاء العراق الدولة العضو المؤسس في هيئة الأمم المتحدة والبلد العريق الذي كان مهد الحضارات والذي أسهم في الحضارة الإنسانية إسهاما متميزا .

إننا إذ ندعو المجلس إلى ذلك سنرسل خلال وقت قريب تقريرا وقائعيا آخر عن مقدار ما تم إنجازه من الالتزامات التي فرضت على العراق بموجب القرار ٦٨٧ متابعة لما قمنا به في ٢١ كانون أول/كانون ثاني ١٩٩٢ واللقاء الذي جرى بين الوفد العراقي ومجلس الأمن في آذار/مارس ١٩٩٢ . إن العراق مستعد ، كما تم خلال شهر آذار/مارس ١٩٩٢ ، لمراجعة هذا التقرير وتقديمه مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .. مع مجلس الأمن مباشرة .

إن العراق يضع المجلس أمام مسؤولياته .

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق

- - - - -